Austrian
Development Cooperation

سلطة المياه الفلسطينية
Palestinian Water Authority

الصرف الصحي
في الأراضي الفلسطينية

الواقع الحالي لقطاع الصرف الصحي

أُهمل قطاع الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية طوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي، فلم يتم تطوير البنية التحتية لقطاع الصرف الصحي خلافا للمواثيق الدولية التي تلزم الدولة المحتلة بتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للشعوب المحتلة بما يضمن الحفاظ على الصحة العامة والبيئة.

وقد أولت السلطة الوطنية الفلسطينية (من خلال سلطة المياه) قطاع الصرف الصحي الاهتمام الكبير حيث تعتبر مياه الصرف الصحي المعالجة من الموارد المائية غير التقليدية التي قد تساهم في سد العجز والفجوة في الموازنة المائية الفلسطينية، وتعمل سلطة المياه على تأمين مرافق جمع المياه العادمة واعتماد التقنيات الملائمة لمعالجتها ورفع كفاءة وإعادة تأهيل المحطات القائمة للتأكد من نوعية المياه الخارجة من هذه المحطات بشكل يضمن إعادة استعمالها في الزراعة وأغراض أخرى غير منزلية، ونفذت عددا من مشروعات الصرف الصحي حتى وصلت نسبة السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحي في الضفة الغربية إلى (٣٥)٪ وحوالي ٦٥٪ في قطاع غزة حتى العام ٢٠٠٨، وتطمح بان تزيد هذه النسبة لتصل إلى ٦٠٪ في الضفة الغربية و٨٠٪ في قطاع غزة عند الانتهاء من المشاريع الواردة ضمن الخطة الوطنية للإصلاح والتنمية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ وعند الانتهاء من تنفيذ المشاريع الواردة ضمن خطة سلطة المياه للأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠.

ويتوقع أن تصل مياه الصرف الصحي المعالجة عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ١٤٠ مليون متر مكعب، وأكثر من ٣٠٠ مليون متر مكعب عام ٢٠٥٠.

المشاريع التي تم توقيع اتفاقيات للعمل بها

- مشروع محطة تنقية غرب نابلس: ممول من الحكومة الألمانية بقيمة ٢٥ مليون يورو
- مشروع محطة تنقية رام الله – بيتونيا: ممول من الحكومة الألمانية بمبلغ ١٠ مليون يورو ويحتاج إلى ٢٢ مليون يورو.
- مشروع توسيع محطة غزة المركزية (الشيخ عجلين) الممول من البنك الدولي وجهات أخرى مثل AFD ، KFW بقيمة ٧٠ مليون يورو.
- مشروع تطوير محطة شمالي غزة (بيت لاهيا) الممول من الحكومة الألمانية بمبلغ ٤٥ مليون يورو
- مشروع مجاري خانيونس الممول من الحكومة اليابانية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة ٤٠ مليون يورو

- مشروع صرف صحي ارطاس: تم طرح وإحالة العطاء، ممول من الحكومة البلجيكية ووزارة المالية الفلسطينية بقيمة ٥٦٠ ألف يورو
- مشروع توسعة محطة معالجة جنين الأولية: ممول من الحكومة الألمانية بقيمة ١,٥ مليون يورو
- مشروع صرف صحي باقة وبرطعة وحبلة: ممول من الحكومة اليابانية بقيمة ٦,٢ مليون ويجري العمل به عام ٢٠١٠
- إنشاء محطات معالجة وشبكات صرف صحي في المناطق الصناعية في جنين وبيت لحم.

تأثير المستوطنات الإسرائيلية

أقام الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد عن ٤٠٠ مستوطنة صهيونية فيها العديد من المصانع في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وبما أن طبيعة المستوطنات المقامة في الضفة الغربية ولأهداف استراتيجية تقع على قمم الجبال والتلال يجعل انسياب ما يزيد عن ٥٠ مليون متر مكعب من المياه العادمة بمختلف أنواعها غير المعالجة باتجاه الأراضي والأودية والتجمعات الفلسطينية تاركة آثاراً مدمرة على البيئة الفلسطينية بمختلف القطاعات، وملوثة للمياه الجوفية لما تحتويه هذه المياه العادمة من المخلفات الصناعية السامة والمواد الثقيلة.

رؤية سلطة المياه في قطاع الصرف الصحي

تطوير قطاع الصرف الصحي بكافة خدماته واستغلال المياه المعالجة كمصدر إضافي للأغراض الزراعية، لما لها من انعكاسات صحية وبيئية واجتماعية واقتصادية تنعكس مباشرة على حياة المواطنين والبيئة المحيطة.

الأهداف الإستراتيجية لسلطة المياه

تتركز الأهداف الإستراتيجية فيما يلي:
زيادة نسبة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي عن طريق الربط بشبكة صرف صحي متقدمة وعصرية تلبي الاحتياجات المستقبلية وتكون مرتبطة بمحطات معالجة تعمل بشكل فعال وكفاءة عالية يتم اختيار مستوى التكنولوجيا فيها بناء على الاحتياجات والأهداف من إقامتها:

- إعادة استخدام المياه المعالجة في القطاعات المختلفة.
- تطوير وتفعيل الوضع القانوني والتشريعي بشكل قابل للتطبيق وتطوير البناء المؤسسي لإدارة فعالة لمياه الصرف الصحي

أولويات سلطة المياه في قطاع الصرف الصحي

حماية البيئة والصحة العامة في المناطق المتأثرة بأنظمة الصرف الصحي المقترحة، وخاصة المياه السطحية والجوفية.
توفير مرافق وخدمات الصرف الصحي لجميع المدن الكبرى والمناطق ذات الحساسية الجيولوجية العالية.
اعتبار مياه الصرف الصحي المعالجة مصدرا مائياً لإعادة استعماله لأغراض الري.

معوقات إنشاء شبكات صرف صحي

الاحتلال الإسرائيلي: كرس الاحتلال الإسرائيلي سياسة حرمان الفلسطينيين من خدمات الصرف الصحي وذلك من خلال:-

- التأخير غير المبرر والمتعمد من قبل الإدارة المدنية في إجراءات الموافقة على إنشاء محطات تنقية، حيث بلغ التسويف في بعض الحالات أكثر من عشرة سنوات.
- غالبا ما تشترط إسرائيل ربط المستوطنات بالمحطات المطلوب ترخيصها.
- تحاول إسرائيل أن تلزم الجانب الفلسطيني بمواصفات عالية تفوق تلك المستخدمة في إسرائيل نفسها مما يؤدي إلى الارتفاع الهائل في تكاليف كل من الإنشاء والتشغيل وهذه المواصفات غير مطلوبة لدى منظمة الصحة العالمية.

التمويل: إن إنشاء شبكات صرف صحي ومحطات معالجة بحاجة إلى دعم الجهات المانحة لارتفاع تكاليف إنشاؤها، وقد خفضت الدول المانحة من تمويلها المخصص لبناء هذه المحطات بسبب التعقيدات الإسرائيلية.

تكلفة التشغيل والصيانة: تكاليف التشغيل والصيانة المرتفعة وصعوبة استرداد تكاليفها ونقص الخبرة الفنية .